

الورثة فحقت في الثلثين ولم تبطل الهبة في ثلثها وسه  
نين ان استحقاق الورثة وثبوت ملكهم يقتصر على حال  
الموت ولا يستند الي اول المرض اذ لو استند لتبين ان الهبة  
وجدت وثلث امداد ملك الورثة وهذا شيعي يمنع  
الهبة قال صاحب جامع النصولين اقول هذا ايضا في  
ما قالوا ان حقهم يتكون بماله في مرضه وايضا لو سبق  
حقهم لما صح تقضيم من الثلثين اذ مورثهم تصرف  
ح في ملكه فلا حق لغيره فيه فكيف يتقضى بماله  
ان لا يبقى بعد موته حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم يستند  
كما في الاموال الى اخره اذ قوله كما في الاموال يدل على  
الاستناد ويمكن ان يجاب بانهم قالوا ان لهم تعلق  
الحق في الحق فيستند التعلق لا الحق الا بيري الي قوله  
حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم يستند كما في الاموال  
الحق ان قوله كما في الاموال يدل على الاستناد ويمكن ان  
يجاب بانهم قالوا ان لهم تعلق الحق في الحق فيستند  
التعلق لا الحق الا بيري الي قوله حتى يتصور التعلق  
عند ذلك ثم يستند الي اخره فقط مرضين وهب قسنا  
ورينه محيط ولا مال سواء فر من وهب قبل موته جاز  
لا لو بعد موته وعن سائله وقال لا سعاية عليه فتت  
مرضين وهب است فوطئها من وهب له فوات الواهب ودينه  
محيط تره الهبة ويلزمه العقر قال صاحب جامع النصولين  
اقول وقد خلافة يقول الحنفية سيما قدمت بدها  
لانهم وان صرفه قبل صحيفته نقل عن جف انه لا يلزم  
العقر لكن ذكر فيه تحجب ذلك قالت ابي جعفر  
عليه وسه ناخذ لانها تضمنت عليه بالقيمة حجتا وهب

قنا

قنا لاسرارة فاعتقه ثم مات المرضي بخدوتضن القيمة ان  
التعليق في الايتد صحيح لكن انقلب وصية بعد ذلك  
قت وهو المختار مرضين وهب لمرضين قنا فريه ولا مال  
له سواء فوات الواهب ثم من وهب له فالحنن سبي في  
ثلاثي قيمة لورثة واهبه وسبي في ثلثي الثلث الباقي  
لورثة الوهوب له ح قال الزوج وهبت مهرها في  
صحتها وقال ورثتها بل في مرضها قبل صدق الزوج  
وقبل صدق الورثة واعتمد عليه اذ الحارث صنف  
الي اقرب الاوقات ولانه من اختلف في سقوطه يقول الحنفية  
وفي جامع الفتاوى لو برهن الزوج بعد وفاتها انها كانت  
اسرارة من المهر حال صحتها وبرهن الورثة انها اسرارة  
في مرض موتها فبينة الصحة اولى وقيل بينة الورثة  
اولي فقط مرضية قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقارها  
وسئل صط مرضين له علي ورثته من فاسرارة قال لم يجز  
ولو قال لم يكن عليه شي من مهرات جازا اقراره فضلا لربانية  
مرضية قالت ليس لي علي زوجي مهر سبي عندنا خلافا  
للكشاف لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع بخلاف  
المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين فاصحى خان  
من اسرارة عن الصيرالي ابوها فقال ان وهبت مهرك  
مهرتك الي ابويك فقالت افضل ثم قدمها الي الشهور  
فوهبت مهرها وادعت بصدقة البعض على الفقرا  
او غير ذلك فمنعها ولم يعثرها الي ابوها قال ابو جعفر  
الهبة باطله لانها بمنزلة المكره في الهبة ح مرضية  
وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال جعفر لو كانت  
عند الهبة تقوم كاجتها وترجع بلا معين لها علي القيام